تحرك عاجل

احتجاز ناشط بمعزل عن العالم الخارجي لمدة 17 يومًا

لا يزال المدافع السعودي عن حقوق الإنسان علي شعبان محتجزًا، بمعزل عن العالم الخارجي، منذ 15 مايو/أيار 2017؛ مما يبعث على المخاوف من أن يتعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة؛ وقد يُعتبر من سجناء الرأي.

اعتُقل المحاسب والمدون السعودي **علي أحمد شعبان**، الذي يبلغ من العمر 34 عامًا، في حوالي الساعة الحادية عشر والنصف من مساء يوم 15 مايو/أيار 2017، بينما كان يشتري الحليب لابنته من صيدلية بالقطيف، في المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية؛ وكانت برفقته ابنته دينا، التي تبلغ من العمر 20 شهرًا، أثناء اعتقاله. واقتيد علي شعبان إلى مركز شرطة في شمال القطيف. ومنذ ذلك الحين، يُعتقد أنه نُقل إلى سجن الدمام العام، الذي يقع أيضًا في المنطقة الشرقية. وسُمح له بإجراء مكالمة هاتفية وجيزة لشقيقه، ليلة اعتقاله، حيث طلب خلالها منه أن يأتي إلى السجن لاصطحاب ابنته الصغيرة. ومنذ ذلك الوقت، ظل علي شعبان محتجزًا بمعزلٍ عن العالم الخارجي، دون أن يُتاح له الاتصال بمحامٍ أو أحد أفراد أسرته.

علي شعبان مدون وناشط بيئي، يجاهر بانتقاد التطرف الديني، ومؤيد بارز للاستدامة البيئية بالمملكة العربية السعودية؛ وقام بكتابة مدونة ضد مشروعات طمر البحر، كما أضرب عن الطعام لمدة 16 يومًا، في أكتوبر/تشرين الأول 2013، احتجاجًا على تدمير غابات المانغروف (الأيْك الشاطئية) بالقطيف. كما يُعرف بتأييده لحقوق المرأة، وكذلك المدافعين عن حقوق الإنسان المعتقلين، مثل وليد أبو الخير.

وتظل أسباب اعتقال علي شعبان غير واضحة؛ بيد أن نشطاء أخبروا منظمة العفو الدولية بأنهم يعتقدون أن سبب اعتقاله هو تعليقاته الأخيرة التي نشرها على موقع "فيسبوك"، تضامنًا مع أهالي العوامية في المنطقة الشرقية، والذين اعتُقلوا أثناء قتالٍ دار بين قوات الحكومة ورجال مسلحين رافضين ترك المنطقة. فإن كان

الأمر كذلك، فسوف تعتبره منظمة العفو الدولية سجين رأي، وتدعو إلى الإفراج عنه، على الفور وبدون شرط أو قيد.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالإنجليزية أو العربية أو بلغة بلدكم، على أن تتضمن ما يلي:

- للإعراب عن بواعث القلق من أن يكون علي شعبان محتجزًا لمجرد ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، إذ أنه يتعين، في تلك الحالة، الإفراج عنه فورًا وبدون شرط أو قيد؛
- حث السلطات السعودية على أن تعمل، إلى حين الإفراج عنه، على حمايته من التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، وعلى إتاحة الاتصال المنتظم له بأسرته وبمحامٍ من اختياره هو، على وجه السرعة؛
- الاستعلام من السلطات بشأن ماهية التُهم المُوجهة إليه، ومطالبتها بأن تحظى حقوقه في سلامة الإجراءات القانونية بالاحترام، وأن يلتزم أي إجراء قانوني يُتخذ بحقه بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 13 يوليو/تموز 2017 إلى:

<u>الملك ورئيس الوزراء</u>

جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

خادم الحرميّن الشريفيّن

مكتب جلالة الملك

الديوان الملكي، الرياض

المملكة العربية السعودية

فاكس: (عبر وزارة الداخلية)

+966 11 403 3125 (يُرجى الاستمرار في المحاولة)

تويتر: @KingSalman

وزير الداخلية

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود

وزير الداخلية

وزارة الداخلية، ص.ب 2933، طريق المطار، الرياض 11134

المملكة العربية السعودية

فاكس: +966 11 403 3125

تويتر: @M_Naif_AlSaud

وتُرسل نسخ إلى:

وزير العدل

معالي الدكتور وليد بن محمد بن صالح الصمعاني

وزارة العدل، ص.ب 7775،

شارع الجامعة، الرياض 11137،

المملكة العربية السعودية

فاكس: +966 11 401 1741 / 402 031

تويتر: @MojKsa

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

احتجاز ناشط بمعزل عن العالم الخارجي لمدة 17 يومًا

معلومات إضافية

إن القمع الممنهج للكُتاب والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان يأتي كجزءٍ من حملةٍ على نطاقٍ أوسع لإخماد كافة أشكال الانتقاد التي تكشف، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ما ترتكبه السلطات من انتهاكات حقوق الإنسان. ويتضمن الأشخاص الذين تستهدفهم السلطات المدافعين البارزين عن حقوق الإنسان، كنشطاء حقوق المرأة، وأقرباء ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، والسعوديين الشيعة المعارضين الذين ينتقدون التمييز بحق أفراد طائفتهم، وكل من يقدم على الوصول إلى المنظمات الدولية لحقوق الإنسان كمنظمة العفو الدولية.

دأبت سلطات المملكة العربية السعودية على قمع جميع أشكال المعارضة والأنشطة السلمية قمعًا ممنهجًا، منذ 2012، باستهداف الناشطين والمعارضين. فبحلول مطلع عام 2014، كان معظم المدافعين البارزين والمستقلين عن حقوق الإنسان في المملكة قد سُجنوا، أو لاذوا بالصمت خوفًا؛ أو بالفرار من البلاد. وقد أُصدر بحقهم قرارات تعسفية بالمنع من السفر، وتعرضوا لترهيب ومضايقات قوات الأمن، ولا سيما من قِبل "المديرية العامة للمباحث" التابعة لوزارة الداخلية، وتصدر بحقهم أحكام قاسية، قبل أن تجري مقاضاتهم. فأُصدرت أحكامٌ بحق العديد من الكُتاب والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، من بينهم علاء برنجي ونذير الماجد، عقب محاكمتهم محاكمةً فادحة الجور أمام "المحكمة الجزائية المتخصصة"، وهي محكمة خاصة تتولى قضايا الأمن ومكافحة الإرهاب ولا تخضع ولايتها أو إجراءاتها لأية قيود.

وأصدرت "المحكمة الجزائية المتخصصة"، في 24 مارس/آذار 2016، حكمًا بسجن الصحفي علاء برنجي لمدة خمسة أعوامٍ، يليها منع من السفر لمدة ثمانية أعوامٍ، بعدما أدانته المحكمة بـ"إهانة أولي الأمر"

و"تحريض الرأي العام" و"السخرية من شخصيات دينية إسلامية" و"مخالفة المادة 6 من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية" و"اتهام ضباط أمن بقتل متظاهرين في العوامية"، بين جملة أمور. وتتصل التهم الموجهة إليه بتغريدات نشرها على موقع "تويتر"، دعا بعضها إلى الحرية الدينية، ودعّم البعض منها حركة "نساء للقيادة"، والمدافعين عن حقوق الإنسان وسجناء الرأي. انظر البيان الصحفي: "الحكم على صحفي بالسجن خمس سنوات لنشره تغريدات دليل آخر على استمرار الممارسات القمعية"، الذي أصدرته منظمة العفو الدولية في 25 مارس/آذار 2016: https://www.amnesty.org/ar/press-releases/2016/03/saudi-arabia-journalist-sentenced-to-five-years-in-prison-for-tweets-latest-victim-of-ruthless-crackdown/ :

Field Cod

وفي 18 يناير/كانون الثاني 2017، أصدرت "المحكمة الجزائية المتخصصة" بحق السعودي نذير الماجد الذي يعمل معلمًا وكاتبًا، كما أنه أب لطفليّن، حكمًا بالسجن لمدة سبعة أعوامٍ، يليها منع من السفر لمدة سبعة أعوامٍ؛ حيث أُدين بـ"الافتيات على ولي الأمر" من خلال "المشاركة في عدة مظاهرات مناوئة للدولة والدخول إلى مواقع الانترنت وكتابة مقالات مناوئة لسياسة الدولة" و"تواصله مع بعض وسائل إعلام،" من بين أمور أُخرى. وسبق أن اعتُقل نذير الماجد في 17 إبريل/نيسان 2011، بعد أيامٍ من نشره لمقالٍ بعنوان "أنا احتج...إذن أنا آدمي"، حيث استخلص أن الحوار لا يدور إلا بين جانبيْن متساويين، وأن الشعب لا يمكن أن يكون على تكافئ مع الدولة إلا من خلال الاحتجاج في الشارع، فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى حوارٍ فعّال. وقبل اعتقاله، نشر نذير الماجد مقالات باللغة العربية تتناول قضايا فلسفية واجتماعية وسياسية في وسائل الإعلام المطبوعة وشبكة الإنترنت. انظر التحرك العاجل: "احتجاز سجين رأي بمعزلٍ عن العالم الخارجي" الذي أصدرته منظمة العفو الدولية في 10 فبراير/شباط 2017:
https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/5655/2017/ar/

Field Cod

الاسم: علي أحمد شعبان

النوع: ذكر